

تأثير النظام الجبائي على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The impact of the tax system on the most important elements related to investment in small and medium enterprises

محمد الأمين وليد طالب^{1*} ، نظيرة قلادي².

¹ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر ، Taleb.oualid@gmail.com

² جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر ، knnadira@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2018/03/17 ؛ تاريخ المراجعة: 2018/07/14 ؛ تاريخ القبول: 2018/09/26 .

ملخص:

تهدف من خلال هذا البحث لمعرفة تأثير النظام الجبائي على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكون الاقتطاعات الجبائية تشكل أحد العناصر المؤثرة في توجيه النشاط الاقتصادي.

وتوصلنا إلى أن للنظام الجبائي تأثير كبير على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر تمويل، مردودية وتوازن مالي، لذلك يجب على المسير المالي الامام بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية.

الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصادر تمويل، مردودية، توازن مالي.

تصنيف JEL: H2, H3, E62.

Abstract:

The purpose of this research is to find out the impact of the tax system on the most important elements related to investment in small and medium enterprises, because tax cuts are one of the factors influencing the direction of economic activity.

We found that the fiscal system has a significant impact on the most important elements related to investment in small and medium enterprises, whether it is sources of financing or financial and financial balance, so the financial path must know the tax legislation and use it in the process of management

Keywords: Tax system, small and medium enterprises, sources of financing, profitability, financial balance.

(JEL) Classification: H2, H3, E62 .

- تمهيد :

يلعب النظام الجبائي دورا هاما في اقتصاديات الدول، ويعد الإطار الفعلي لتجسيد السياسة الجبائية. ففي ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، تسعى معظم الدول لجذب أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية، خاصة الاستثمارات منها، مستخدمة في ذلك مجموعة من الوسائل أهمها السياسة الجبائية، وذلك لتأثيرها على قرار المستثمر من جهة ولأهميتها في جذبها من جهة أخرى. وتنفذ السياسة الجبائية ضمن نظام جبائي معين، يناسب الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. ويعد التحفيز الجبائي من أحد أهم أدوات السياسة الجبائية، من خلال المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمارات، فتلجأ معظم الدول لإتباع سياسة التحفيز الجبائي لتوفير الجو المناسب للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في الإنعاش الاقتصادي وتحسين الدخل الوطني وتوفير مناصب شغل، ولذلك فقد أولتها الدول أهمية كبيرة، ولكن لا يجب أن يقتصر دور الدولة وهي بصدد تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التدخل المباشر بمختلف جوانبه المالية، التسويقية والاقتصادية فقط، بل يجب أن يشمل هذا التشجيع حتى الجانب الجبائي كشكل من أشكال التدخل غير المباشر، على اعتبار أن المتغير الجبائي عنصرا استراتيجيا يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراعاته عند اتخاذ القرارات المرتبطة بنشاطها ونتائجها وفقا للتشريعات والقوانين الجبائية المعمول بها.

اشكالية البحث:

تعتبر الاقتطاعات الجبائية أحد العناصر المؤثرة في توجيه النشاط الاقتصادي. ولكون المؤسسات بما فيها الصغيرة والمتوسطة خاضعة لهذه الاقتطاعات الجبائية، فالمام المسير المالي للمؤسسة بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية، يمكنه من أخذ صورة واضحة عن التحفيزات الجبائية التي وضعها النظام الجبائي، وكيف يمكن استغلالها في كل عنصر من العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسة.

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يؤثر النظام الجبائي على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

و من أجل الاجابة على التساؤل الرئيسي سنحاول الاجابة على الأسئلة التالية:

- ماهي الوظيفة الجبائية؟
- ما هي المعالجة الجبائية لمصادر التمويل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو التأثير الجبائي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوازنها المالي؟

أهداف البحث:

تهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على الوظيفة الجبائية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التعرف على المعالجة الجبائية لمصادر التمويل الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما نتعرف على التأثير الجبائي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوازنها المالي.

منهجية البحث:

تحقيقا منا لأهداف الدراسة و إجابة منا على التساؤلات السابقة تم الاعتماد في إنجاز هذا البحث على كل من المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.

تقسيم البحث:

من أجل الاجابة على أسئلة البحث ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة محاور جاءت كالآتي:

- الوظيفة الجبائية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المعالجة الجبائية لمصادر التمويل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التأثير الجبائي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوازنها المالي.

أولا- الوظيفة الجبائية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا تزال جباية المؤسسة الاقتصادية، ومنها الصغيرة والمتوسطة الشغل الشاغل للسلطات المختلفة، لأهميتها الكبيرة، ولطالما اقترنت الوظيفة الجبائية بالوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية، أو بالأخص الإدارة المالية، وذلك لأهميتها وتأثيرها على الجانب المالي للمؤسسة.

1- تعريف الوظيفة الجبائية:

تعرف الوظيفة الجبائية بأنها تنظيم داخل المؤسسة، في العادة تكون في المؤسسات الكبيرة وذلك راجع لكبر حجم نشاطها وتنوع العمليات التي تقوم بها، وأيضا استقلالية الوظيفة الجبائية في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات، ويكون المسؤول على تسييرها مدير جبائي، على عكس في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيقوم بتسييرها المدير المالي للمؤسسة. كما تعرف أيضا بأنها "الوظيفة التي تعنى بالاستراتيجية الجبائية في المؤسسة لمجموعة من الأهداف ذات الصلة بالجباية، وخلق القيمة داخل المؤسسة وإدارة المخاطر الجبائية من خلال استخدام البدائل المتاحة وخلق الانسجام داخل المؤسسة، والوفاء باحتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة في المؤسسة"¹.

2- أهداف الوظيفة الجبائية:

تسعى الوظيفة الجبائية لتحقيق جملة من الأهداف، من بينها نذكر ما يلي:

- العمل على إنتاج معلومات تتميز بجودة عالية لإدارة الضرائب؛
 - العمل على التحكم في الأخطار الجبائية؛
 - تكييف التنظيم المحاسبي حسب الاحتياجات الجبائية؛
 - العمل على تأمين الشفافية والفعالية والوضوح في العمليات والوثائق وذلك عن طريق الدقة في الأرقام الجبائية؛
 - العمل على التحكم في التكاليف الجبائية الكلية مثل: إظهار المتغير الجبائي في جدول القيادة الجبائي² للمؤسسة.
- فبصفة عامة فالهدف من الوظيفة الجبائية هو التحكم في الخطر الجبائي إلى جانب التحكم في التكاليف الجبائية الكلية.

3- أسس الوظيفة الجبائية:

تقوم الوظيفة الجبائية على أربعة أسس نذكرها كما يلي³:

3-1- الفعالية: والمقصود بها جعل الضريبة أداة مساهمة في الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة، لكون التسيير الجبائي لن يكون فعال

في حالة كون المؤسسة تتحكم في المخاطر الجبائية بدون المساهمة في التوجه الإستراتيجي للمؤسسة.

3-2- الكفاءة:⁴ هنا الوظيفة الجبائية تهم بتحقيق الأهداف بالكفاءة الممكنة، وبالتالي ينبغي على المؤسسة النظر للموارد الضرورية

من أجل أخذ المسؤوليات اللازمة.

3-3- الشفافية: تنطبق الشفافية في الضرائب على مستويات متعددة ولا بد على كل الأدوار والمسؤوليات أن تكون شفافة، وهي

أوسع من العلاقة مع إدارة الضرائب، حيث يحدد لكل طرف له دور في وظيفة الضرائب مسؤولياته وكيفية ارتباطها بمسؤوليات الأطراف الأخرى. كما أنه لا بد من إصدار قرارات شفافة فيما يتعلق بالاستراتيجية الجبائية، لكون التأثير غير متعلق بالنتيجة المتوقعة فقط، بل يمتد لمدى صحة القرارات.

3-4- الالتزام: وذلك من خلال تقديم التصريحات الجبائية في الأوقات القانونية.

ثانيا- المعالجة الجبائية لمصادر التمويل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ينبغي على المؤسسة ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام بمعالجة جبائية خاصة ومحددة لمختلف مصادر التمويل، ومتابعتها حتى لا تقع في أخطاء تزيد من تكلفتها الجبائية. فاهتمام المؤسسة بتسيير جبايتها وأخذ المسير للعامل الجبائي بعين الاعتبار في قراراته الهادفة إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل المؤسسة من مصادرها المختلفة، يؤدي بالمؤسسة إلى تدنية تكاليف التمويل. وسنحاول التطرق من خلال هذا العنصر للمعالجة الجبائية لمصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- المعالجة الجبائية لمصادر التمويل الداخلي:

يؤثر النظام الجبائي على القرارات التمويلية للمؤسسة، على الأقل بالعناصر الأربعة التالية⁵:

- تتيح الضرائب للمؤسسات إمكانية إعادة الاستثمار من خلال اقتطاع جزء من الأرباح؛
- تغير الضرائب العلاقة خطر - ديون؛
- تؤثر على تكلفة الأموال؛
- تؤثر على مكافأة المساهمين.

ولغرض معرفة التكلفة الجبائية لكل مصدر تمويلي، سنتعرض في هذا العنصر للمعاملة الجبائية لمصادر التمويل الداخلي، بينما المعاملة الجبائية لمصادر التمويل الخارجي المباشر وغير المباشر، فسنتناولهما في العنصرين المواليين.

1-1- التأثير الجبائي على التمويل الذاتي: التمويل الذاتي أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيزات التي توفرها التشريعات

الجبائية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، فإدراك المسير المالي لذلك يمكنه من تدعيم القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دراسة التأثير الجبائي على مختلف عناصر التمويل الذاتي من: اهتلاكات، مؤونات، وأرباح محتجزة.

1-1-1- التأثير الجبائي على الاهتلاكات: يؤثر النظام الجبائي في قرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول طريقة الاهتلاك التي

تختارها، فيجعلها تختار الطريقة التي من خلالها تحصل على أكبر حجم ممكن من التدفقات النقدية الصافية، وهذا بزيادة أقساط الاهتلاك وبالتالي تحتفظ بأكبر كمية من الأرباح المحققة.

1-1-2- التأثير الجبائي على المؤونات: تعد المؤونات مخصصات تستخدمها المؤسسة لمواجهة الخسائر والتكاليف المتوقع

حدوثها، فهي تعتبر تكلفة غير أكيدة. فإذا استخدمتها المؤسسة خلال السنة المالية، فتعتبر تكلفة وتخصم من نتيجة السنة المالية وهذا يؤدي إلى تقليص الوعاء الجبائي وبالتالي تساهم في تحقيق وفورات ضريبية. أما إذا لم تستخدم المؤسسة هذه المؤونات خلال السنة المالية فتعتبرها إيراد وتضاف إلى نتيجة السنة المالية. فالمؤونة غير المحققة هي التي تساهم في التمويل الذاتي للمؤسسة، وهي خاضعة للضريبة حيث كلما كانت الضريبة كبيرة كلما انخفضت قيمة المؤونة وبالتالي تقلص حجم التمويل الذاتي.

1-1-3- التأثير الجبائي على الأرباح المحتجزة: تتأثر سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة بالعامل الجبائي المفروض على الأرباح

الموزعة، فالمؤسسة تتجنب توزيع الأرباح عندما تكون معدلات الضريبة كبيرة وبالتالي تزيد من حجم التمويل الذاتي. ويتدخل النظام الجبائي في رفع نصيب المؤسسة من الأرباح المحتجزة عن طريق:

- الإعفاءات الجبائية الممنوحة والمتعلقة بالضريبة على المداخيل والأرباح؛
- تبني النظام الجبائي لمعدلات ضريبية معقولة توازن بين مصلحة المؤسسة ومصلحة خزينة الدولة؛
- تطبيق معدلات مخفضة على جزء من الأرباح.

فالمؤسسة بعد تحديدها للنتيجة الجبائية حسب الأحكام الجبائية وذلك بإضافة الأعباء غير القابلة للخصم إلى النتيجة المحاسبية و طرح الإيرادات غير الخاضعة، تختار إما توزيع الأرباح على المساهمين أو إعادة استثمارها، وأما في حالة تحقيقها لخسائر فلها إمكانية ترحيلها.

2-1- التأثير الجبائي على التنازل عن الاستثمارات وعلى إعادة تقييمها: قد تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنازل

عن الاستثمارات كمصدر تمويل داخلي، فتقوم بالمقارنة بين ثمن بيع الأصل والقيمة المحاسبية الصافية، فعندما يكون الفرق موجب فهناك فائض قيمة⁶ بينما عندما يكون الفرق سالب فهناك ناقص قيمة. وسنحاول في هذا العنصر التطرق للمعاملة الجبائية لفوائض القيمة الناتجة عن التنازلات، كما سنتعرض للتأثير الجبائي على إعادة تقييم الاستثمارات.

1-2-1- المعاملة الجبائية لفوائض القيمة الناتجة عن التنازلات: يوضح الجدول الموالي المعالجة الجبائية لفوائض القيمة الناتجة

عن التنازلات:

جدول رقم (01): المعالجة الجبائية لفوائض القيمة الناتجة عن التنازلات

نوع فائض القيمة	مدة الاحتفاظ بالاستثمار المتنازل عنه	الحصة المدمجة في ربح المؤسسة الخاضعة للضريبة	الحصة المعفية من الضريبة
فائض قيمة قصير المدى	أقل من ثلاث سنوات	70%	30%
فائض قيمة طويل المدى	أكثر من ثلاث سنوات	35%	65%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادتين (172)، (173) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أنه عندما تحقق المؤسسة فوائض قيم قصيرة المدى أو طويلة المدى، فإن الحصة من فائض القيمة الخاضعة للضريبة تقدر بـ 70% بالنسبة لفائض القيمة قصير المدى و 35% لفائض القيمة طويل المدى، وهذا في حالة عدم اتخاذ المؤسسة لقرار إعادة استثمار هذه الفوائض. وفي حالة ما إذا قررت المؤسسة إعادة استثمار مبلغ يساوي فائض القيمة الناتج عن التنازلات مع إضافته لسعر تكلفة عناصر الأصول المتنازل عنها قبل انقضاء أجل ثلاثة سنوات، ففي هذه الحالة فائض القيمة المذكور لا يدخل ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة. بينما في الحالة المعاكسة، ينقل فائض القيمة إلى الربح الخاضع للضريبة للسنة المالية التي انقضى فيها أجل ثلاثة سنوات⁷.

2-2-1- التأثير الجبائي على إعادة تقييم الاستثمارات: نقصد بإعادة تقييم الاستثمارات تلك العملية التي تعمل على تصحيح

أرصدة حسابات الاهتلاك المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية، بحيث تأخذ أثر ارتفاع الأسعار بعين الاعتبار. فبموجب هذه العملية تقوم المؤسسة بإعادة النظر في قيم استثماراتها وبالتالي إعادة النظر في أقساط اهتلاكها. وحسب طريقة إعادة تقييم الاستثمارات كإمتياز جبائي فيتعين منح المؤسسة لمعونة استثمارية تعادل مقدار الضريبة المستحقة على الفرق بين قيمة أقساط الاهتلاك وفقاً لطريقة إعادة التقييم و أقساط الاهتلاك التقليدية.

و باعتبار إعادة التقييم شكل من أشكال التحفيز الجبائي فهو يعطي للمؤسسة علة امتيازات منها:

- استخراج فائض القيمة والذي هو غير خاضع للضريبة؛
- التقليل من أثر التضخم على المؤسسة؛
- إضافة أقساط اهتلاك أخرى.

و ينتج عن هذه المزايا ما يلي:

- تدعيم قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة؛
- تحسين الوضعية المالية للمؤسسة؛
- زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة؛
- زيادة ربحية المؤسسة.

2- المعالجة الجبائية لمصادر التمويل الخارجي المباشر:

تتمثل مصادر التمويل الخارجي المباشر في: الأسهم و السندات، وسنحاول من خلال هذا العنصر دراسة التأثير الجبائي على كل منهما.

1-2- التأثير الجبائي على الأسهم: إن الأصل في التوزيعات الخاصة بالأسهم هو حصول حامل السهم على نصيبه من الأرباح المحققة عندما تقرر المؤسسة توزيع هذه الأرباح أو توزيع جزء منها، وهذه التوزيعات لا تعتبر من بين المصاريف التحميلية التي ينبغي خصمها قبل فرض الضريبة. فالأسهم العادية والأسهم الممتازة يتشابهان من ناحية المعاملة الجبائية، حيث أن التوزيعات المقررة لحملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة لا تعتبر ضمن التكاليف الواجبة الخصم و بالتالي فهي لا تحقق أي وفورات ضريبية للمؤسسة⁸. ولكون التوزيعات تخضع لضريبة القيم المنقولة، ينتج عن ذلك ازدواج جبائي متمثل في الضريبة على الأرباح والضريبة على التوزيعات. وبالتالي فهذا الإجراء يؤدي إلى فقدان جزء كبير من التوزيعات، وفي ظل هذه الظروف فإنه من مصلحة المساهم إعادة استثمار هذه الأموال بدلا من توزيعها، وهذا راجع لكون الضريبة على الأرباح الرأسمالية تكون أقل بكثير من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة.

2-2- التأثير الجبائي على السندات: تعتبر السندات من أهم مصادر التمويل الخارجي المباشر للمؤسسة، وتعتبر الفوائد على السندات من التكاليف الواجبة الخصم من الإيرادات قبل حساب الأرباح الخاضعة للضريبة، وبالتالي يترتب على ذلك مزايا جبائية متمثلة في الوفورات الضريبية، وهذا بعكس الأسهم.

3- المعالجة الجبائية لمصادر التمويل الخارجي غير المباشر:

فكما رأينا سابقا أن للنظام الجبائي تأثير على مصادر التمويل الداخلي وأيضا تأثير على مصادر التمويل الخارجي المباشر، فللنظام الجبائي أيضا تأثير على مصادر التمويل الخارجي غير المباشر. وفيما يلي سنتطرق للمعالجة الجبائية للديون وأيضا للقرض التجاري.

1-3- تكلفة الديون بإدخال التأثير الجبائي: إن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القروض المختلفة كمصدر للتمويل قد يحقق لها بعض الوفورات الضريبية، وذلك باعتبار فوائد هذه القروض من الأعباء القابلة للتخفيض عند تحديد الوعاء الضريبي، وبالتالي تستفيد الديون من امتياز جبائي، فكلما زادت قيمة الفوائد المدفوعة على القروض تنخفض مدفوعات الضرائب. فهذه الميزة التي تتميز بها القروض تشجع على استخدامها كمصدر للتمويل، وهذا معناه أن المؤسسة على استعداد لاستخدام درجة معينة من الرفع المالي، وذلك بتمويل بعض استثماراتها باستخدام القروض⁹. ولكن في بعض الحالات تكون المؤسسة المقترضة لها إعفاء أو لديها خسائر رأسمالية، وبالتالي لا تحقق وفورات ضريبية ففي مثل هذه الحالات الوضع الضريبي للمؤسسة لا يشجع على الاقتراض¹⁰.

2-3- المعالجة الجبائية للتمويل عن طريق الاستئجار: إن للنظام الجبائي تأثير على المؤسسة في اختيارها للقرض التجاري كمصدر للتمويل، فيوفر لكل من المؤجر والمستأجر مزايا جبائية كنتيجة لعملية الاستئجار، حيث تعتبر أقساط الاستئجار كمصروفات تخصم من الإيراد قبل حساب الضريبة. ولشركة القرض التجاري الحق في تطبيق اهتلاكات الاستثمار، وأيضا المستأجر له الحق في اقتطاع

أعباء الاستغلال من القيمة الخاضعة للضريبة. ونجد أن النظام الجبائي يحفز حتى مؤسسات القرض التجاري وذلك عن طريق المزايا الجبائية المقدمة والمتمثلة في الإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة لشراء الأصول المنقولة، وأيضا الإعفاء من دفع الرسم على الأرباح لمدة ثلاث سنوات¹¹.

و مما سبق نصل إلى أن النظام الجبائي يوفر مجموعة من الأدوات تمكن المؤسسة من الاستفادة من مزايا مصادر التمويل السابقة، ومن بين هذه الأدوات ما يلي:

- إمكانية خصم فوائد القروض عند تحديد الأوعية الضريبية، وهذا ما يشجع المؤسسات على الاعتماد على القروض كمصدر تمويل للاستفادة من الوفورات الضريبية وتنوع مصادر التمويل؛
- أقساط الاهتلاك لها قابلية للتخفيض، وللمؤسسة حرية اختيار نظام الاهتلاك المناسب لها وذلك عند توفر بعض الشروط؛
- للمؤسسة الحق في تشكيل المؤونات لمواجهة الأخطار المتوقعة؛
- المؤسسة غير ملزمة بتوزيع الأرباح ولو مؤقتا.

ثالثا- التأثير الجبائي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوازنها المالي:

تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه أي اقتطاع جبائي بمسأصولها، فالضغط الجبائي العالي الذي يمكن للمؤسسة أن تتعرض له في بعض الأحيان، قد يؤدي إلى إحداث خلل مالي لها، ومن المعلوم بأن صحة التسيير وتحقيق مردودية أفضل، تعتمد بالضرورة على مدى التوازن المالي للمؤسسة. وستتناول في هذا العنصر التأثير الجبائي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى توازنها المالي.

1- التأثير الجبائي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعدّ مردودية المؤسسة من المؤشرات المالية الهامة للحكم على نجاعتها، وسنحاول في هذا العنصر التعرض لأثر الجباية على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن قبل هذا سنتطرق لمفهوم المردودية وأنواعها.

1-1- مفهوم المردودية وأنواعها:

1-1-1- مفهوم المردودية: تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي تقوم المؤسسة برسمها وتوفير الموارد اللازمة لتحقيقها، فالمردودية هي بمثابة هدف كلي للمؤسسة. ولقد تعددت التعاريف التي أعطيت للمردودية، من بينها:

- تعرف المردودية بأنها "قدرة رأس المال على توليد المداخيل"¹²، فالمردودية تعمل على ربط الأرباح الناتجة عن نشاط المؤسسة و رؤوس الأموال المستخدمة للحصول عليها.

- وقد عرف "برنارد كولاس" "Bernard COLASSE" المردودية بأنها "قدرة المؤسسة على تحقيق الوفر النقدي، بمعنى القدرة على تحقيق وفرة في الأرباح"¹³.

وبصفة عامة، فالمردودية تعبر عن النسبة بين النتيجة المحققة والوسائل التي استعملتها المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة. فالمردودية تعتبر أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة.

1-1-2- أنواع المردودية: للمردودية عدّة أنواع، ومن أهم هذه الأنواع نجد: مردودية النشاط، المردودية الاقتصادية، والمردودية المالية. وسوف نتطرق لكل منها على حدى.

أ- مردودية النشاط: يطلق على مردودية النشاط أيضا بالمردودية التجارية لكونها تسمح بتقييم الأداء البيعي أو التجاري للمؤسسة، فهي تعدّ كميّار لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية. وتعتبر المبيعات المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة، لذلك فالنتائج المحققة من طرف المؤسسة تقارن مع المبيعات، وتحسب مردودية النشاط من خلال العلاقة التالية¹⁴:

$$\text{مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{المبيعات}}$$

ب- المردودية الاقتصادية: تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الفرعية الأخرى ذات الطابع الاستثنائي، فيمكن تعريف المردودية الاقتصادية بأنها النسبة بين نتيجة معروفة أو منتظرة من نشاط المؤسسة ومجموع رأس المال المستثمر. ويمكننا حساب المردودية الاقتصادية من خلال العلاقة التالية¹⁵:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{الأموال المستثمرة}}$$

وهذا المؤشر يسمح لنا بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على تدعيم خزينة الاستغلال، وهذا لكون الفائض الإجمالي للاستغلال هو أصل حساب فائض خزينة الاستغلال.

وبصفة عامة فالمردودية الاقتصادية تركز على عاملين أساسيين هما: هامش الربح¹⁶ (الربحية) ومعدل دوران الأصول¹⁷. فالمؤسسة تستطيع الحصول على مردودية جيدة في حالة تمكنها من تعظيم هذين العاملين باعتبارهما الأكثر استقرارا¹⁸.

ج- المردودية المالية: تقيس المردودية المالية التدفق الناتج عن الأموال الخاصة المستثمرة، فهي تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتعدّ المقياس الذي يعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرارية نشاطها. وهناك عدّة نسب لحساب المردودية المالية، لكن أكثرها استخداما تكمن في العلاقة التالية¹⁹:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

فهذه العلاقة تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق النتائج الصافية للمؤسسة.

ويمكننا حساب المردودية المالية أيضا من خلال العلاقة التالية²⁰:

$$R_f = [R_e + (R_e - K_d).D/CP](1-t)$$

حيث تمثل:

Rf: المردودية المالية؛

Re: المردودية الاقتصادية؛

Kd: تكلفة الديون؛

t: معدل الضريبة؛

D: الديون؛

CP: الأموال الخاصة.

ومن خلال العلاقة السابقة يتضح لنا أن ارتفاع المردودية المالية يكون عن طريق ارتفاع الديون، لكن يجب أن تكون تكلفة الديون أقل من معدل المردودية الاقتصادية.

2-1- تأثير النظام الجبائي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن للنظام الجبائي تأثير على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تأثيره على قرار الاستثمار، قرار التمويل، النتيجة الصافية، سياسة توزيع الأرباح. وسنحاول فيما يلي التطرق لتأثير النظام الجبائي على كل عنصر من هذه العناصر.

1-2-1- قرار الاستثمار: يؤثر النظام الجبائي على قرار الاستثمار من خلال التحفيزات الجبائية التي يمنحها بهدف تشجيع الاستثمار، فهذه التحفيزات تشجع المؤسسة على اتخاذ القرار الاستثماري. من خلال التأثير على أهم محددات الاستثمار والمتمثلة أساسا في التخفيض من تكاليفه والرفع من مردوديته²¹. فرع المردودية يكون كنتيجة لتحقيق الأهداف التالية:

- الإبقاء على القدرات الإنتاجية للمؤسسة، وذلك من خلال تجديد الآلات والمعدات الإنتاجية تبعا للتطور التكنولوجي؛
- توسيع أنشطة المؤسسة وتنوع منتجاتها؛
- إنشاء وحدات جديدة لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

2-2-1- قرار التمويل: يساهم التأثير الذي يحدثه النظام الجبائي في اتخاذ قرار التمويل في الرفع من مردودية المؤسسة وذلك عن طريق مساعدتها في تحقيق الهيكل التمويلي الأمثل والذي يوفر لها المزايا التالية:

- مصادر تمويل متنوعة؛
- تكاليف تمويل منخفضة؛
- قيمة المؤسسة مرتفعة؛
- تجنب المؤسسة التنازل عن بعض الأصول الثابتة لمواجهة متطلبات رأس المال العامل.

3-2-1- النتيجة الصافية: تتوقف المردودية المالية على النتيجة الصافية، فهذه الأخيرة تعبر عن النتيجة المتبقية بعد طرح الضريبة على الربح، ويمكن التعبير عليها من خلال العلاقة التالية:

$$RN = RB - RB.t$$

$$RN = RB (1-t)$$

حيث تمثل:

RN: النتيجة الصافية؛

RB: النتيجة الإجمالية؛

t: معدل الضريبة.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن تأثير النظام الجبائي على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون من خلال:

- تخفيض معدلات الضريبة على الأرباح: إن تخفيض معدلات الضريبة ينتج عنها ارتفاع في النتيجة الصافية، ومن ثم ارتفاع مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **عدم إخضاع الأرباح كلياً أو جزئياً:** إن الضرائب المفروضة على أرباح الشركات تؤدي إلى تخفيض قيمة التدفقات النقدية الحالية، وبالتالي ينخفض المعدل الداخلي للمردودية²²، وعدم إخضاع الأرباح كلياً أو جزئياً يؤدي إلى زيادة النتيجة الصافية وبالتالي رفع المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-2-4- سياسة توزيع الأرباح: إن المساهمين يربطون رغبتهم في توزيع الأرباح بمدى تطبيق تقنية الرصيد الجبائي²³ فعندما لا تطبق هذه التقنية يفضل المساهمين إبقاء الأرباح تحت تصرف المؤسسة وعدم توزيعها، أما عند تطبيقها فإنهم يفضلون توزيع الأرباح لكونها لا تخضع للضريبة مرة ثانية.

وبصفة عامة فتأثير النظام الجبائي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون بطريقة غير مباشرة من خلال الآثار المترتبة على قرار الاستثمار والوفورات الضريبية المحققة وانعكاساتها على المؤسسة، وأيضاً يكون التأثير تبعاً لقرار التمويل، فلكل مصدر تمويلي معاملة جبائية خاصة به كما ذكرنا سابقاً. ويؤثر النظام الجبائي أيضاً على المردودية المالية بطريقة مباشرة عن طريق تأثيره على النتيجة الصافية من خلال معدل الضريبة، فكلما كان مرتفعاً أثر سلباً على النتيجة الصافية وهذا راجع لامتصاصه لجزء كبير من الأرباح، و يؤثر أيضاً النظام الجبائي على المردودية المالية من خلال سياسة توزيع الأرباح.

2- التأثير الجبائي على التوازن المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتحدد التوازن المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دراسة مؤشرات، وفيما يلي سنحاول التطرق لهذه المؤشرات و تأثير الجباية عليها، ولكن قبل ذلك سنتعرض لمفهوم التوازن المالي للمؤسسة.

1-2- مفهوم التوازن المالي للمؤسسة: يقصد بالتوازن المالي بشكل عام "التساوي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة"²⁴، ويتحقق التوازن المالي للمؤسسة عندما يكون معدل مردودية الأصول على الأقل يساوي تكلفة الأموال المستخدمة²⁵. فشرط التوازن المالي يقتضي بأن تكون رؤوس الأموال الدائمة كافية لتمويل الأصول الثابتة، بينما تمول الأصول المتداولة بالقروض قصيرة الأجل، أي أن درجة سيولة عنصر ما من عناصر الأصول هي أكبر أو تساوي درجة استحقاق رأس المال الذي يسمح بتمويله.

2-2- مؤشرات التوازن المالي: تتمثل مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة في: رأس المال العامل، الاحتياجات من رأس المال العامل، والخزينة الصافية. فهذه المؤشرات تساعد في الحكم على مدى التوازن المالي للمؤسسة، وبالتالي تقييم الوضعية المالية لها.

1-2-2- رأس المال العامل: يعرف رأس المال العامل على أنه الأموال اللازمة لتغطية نفقات المؤسسة²⁶. ويعتبر المؤشر الأكثر استخداماً من قبل المسيرين الماليين في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك لسهولة استخدامه. ويتم حساب رأس المال العامل إما من أعلى الميزانية وإما من أسفل الميزانية، فمن منظور أعلى الميزانية يحسب رأس المال العامل كالتالي²⁷:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

بينما من منظور أسفل الميزانية يحسب كما يلي²⁸:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{القروض قصيرة الأجل}$$

2-2-2- الاحتياجات من رأس المال العامل: تلعب الاحتياجات من رأس المال العامل دورا مهما في نشاط المؤسسة لكونها تقيس المبلغ المستثمر بصفة دائمة من أجل إعادته للمؤسسة. فالاحتياجات من رأس المال العامل تعرف على أنها المقدار الفعلي الذي تحتاجه المؤسسة من رأس المال العامل، وذلك من أجل مواجهة احتياجات السيولة عند حلول موعد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وهذا لضمان السير العادي لدورة الاستغلال. ويمكننا حساب الاحتياج من رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج من رأس المال العامل} = \text{المخزون} + \text{حقوق الاستغلال} - \text{ديون الاستغلال}$$

ويمكن إعادة صياغة العلاقة أعلاه:

$$\text{الاحتياج من رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

2-2-3- الخزينة الصافية: تضم الخزينة مجموعة الأموال المتاحة للمؤسسة لمواجهة احتياجاتها، وتشكل عندما يستخدم رأس المال العامل لمواجهة الاحتياجات من رأس المال العامل، ولذلك فنستطيع حساب الخزينة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج من رأس المال العامل}$$

وبالتالي فالخزينة الصافية تكون موجبة عندما يكون رأس المال العامل يفوق الاحتياج منه، وتكون معدومة عندما يتساوى رأس المال العامل والاحتياج منه، ونجد الخزينة سالبة في حالة رأس المال العامل أقل من الاحتياج منه.

ونحسب الخزينة الصافية أيضا من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية} \dots\dots\dots (3-11).$$

2-3-2- تأثير النظام الجبائي على مؤشرات التوازن المالي: إن للنظام الجبائي تأثير على مؤشرات التوازن المالي، ولذلك فعلى المسير المالي حصر جميع أنواع الضرائب التي تؤثر على هذه المؤشرات وأخذها بعين الاعتبار عند دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3-1- التأثير الجبائي على رأس المال العامل: يؤثر النظام الجبائي على رأس المال العامل بصورة غير مباشرة من خلال التأثير على العناصر المكونة له والمؤثرة فيه، والمتمثلة في الأموال الدائمة، حيث هذه الأخيرة تتكون من الأموال الخاصة إضافة للأموال الخارجية. فبالنسبة للأموال الخاصة فهي تحتوي على جزء من التمويل الذاتي والذي يعنى من الضرائب، أما الأموال الخارجية فتترتب عنها وفورات ضريبية. كما يؤثر النظام الجبائي على الاستثمارات فتظهر هذه الأخيرة في الميزانية بالقيم الصافية وذلك بعد طرح الاهتلاكات، فكل نوع من الاهتلاكات مزايًا جبائية خاصة به، فمثلا لو طبقت المؤسسة الاهتلاك المتناقص فهذا يؤدي لانخفاض قيمة الاستثمارات وبالتالي ارتفاع قيمة الأموال الدائمة، وهذا يؤدي إلى الزيادة في رأس المال العامل.

ويمكننا توضيح الدور الذي يلعبه النظام الجبائي في رفع رأس المال العامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تأثيره على العوامل الرافعة له وأيضا تأثيره على العوامل المخفضة له.

أ- التأثير الجبائي على العوامل الرافعة لرأس المال العامل: يمكن للنظام الجبائي رفع رأس المال العامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

- رفع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، فهذا يؤدي لانخفاض قيمة الاستثمارات وبالمقابل يزيد حجم الأموال الدائمة، وبالتالي يزيد رأس المال العامل؛
- زيادة الأموال الخاصة وذلك من خلال لجوء المؤسسة إلى إصدار الأسهم الجديدة أو عدم توزيع أرباحها وبالتالي فهذا الإجراء يؤدي للزيادة في رأس المال العامل؛
- لكون التشريع الجبائي يسمح بالتنازل عن الاستثمارات دون قيود، فهذا يخفض من قيمة الاستثمارات وبالتالي يزيد رأس المال العامل.

ب- التأثير الجبائي على العوامل المخفضة لرأس المال العامل: يؤثر النظام الجبائي على العوامل المخفضة لرأس المال العامل من خلال:

- الوفورات الضريبية، فهي تمكن المؤسسة من تسديد فوائد القروض المتوسطة وطويلة الأجل، بدون أن يتأثر رأس المال العامل؛
 - ترحيل الخسائر، فهي تحقق وفورات ضريبية تزيد من رأس المال العامل.
- فالوفورات الضريبية التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة التحفيزات الجبائية تمكنها من توفير فائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة، وهذا الفائض يعتبر هامش أمان لضمان السيولة اللازمة لتمويل احتياجات دورة الاستغلال، وهو يعبر عن رأس المال العامل.

2-3-2- التأثير الجبائي على الاحتياجات من رأس المال العامل: يؤثر النظام الجبائي على الاحتياجات من رأس المال العامل، من خلال الرسم على القيمة المضافة ونظام دفع الضريبة في شكل تسبيقات. فالرسم على القيمة المضافة يؤثر بشكل مباشر على احتياجات رأس المال العامل لكون الرسوم المتحملة من قبل المؤسسة عند عمليات الشراء لا تسترجعها إلا بعد عمليات البيع وذلك طبقا لقاعدة التفاوت الشهري²⁹، وأيضا الفرق بين الرسوم على المبيعات والرسوم القابلة للاسترجاع، فلو كان الفرق بينهما إيجابيا فلا بد أن يسدد، وبالتالي يمثل احتياج تمويل تدفعه المؤسسة لاحقا. والتشريع الجبائي الجزائري يعطي للمؤسسة الحرية في اختيار نظام التسبيقات وبالتالي يجنبها تسبيقات الضريبة على تحقيق الأرباح.

3-3-2- التأثير الجبائي على خزينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتمثل دور النظام الجبائي في تحقيق الخزينة المثلى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناصر التالية:

أ- مبلغ الضريبة: إن مبلغ الضريبة متوقف على الوعاء الجبائي والمعدل الضريبي، فعند ارتفاعهما تصبح المؤسسة مطالبة بإخراج مبالغ كبيرة من خزنتها، وهذا يؤثر على توازنها وعلى هامش سيولتها. ونتيجة التحفيزات الجبائية التي يمنحها النظام الجبائي ينخفض الوعاء الضريبي وأيضا المعدل الضريبي، وبالتالي ترتفع التدفقات الداخلة للخبزينة وتنخفض التدفقات الخارجة وبالتالي تزيد السيولة في الخزينة.

ب- طريقة تسديد الضريبة: تؤثر طريقة دفع الضريبة على خزينة المؤسسة ويمكننا توضيح ذلك من خلال زاويتين:

***الضرائب المباشرة:** فالضرائب المباشرة تتحملها المؤسسة بطريقة مباشرة وتختلف طريقة دفعها، فقد تدفعها كاملة أو على أقساط أو في شكل تسبيقات، وكل طريقة من هذه الطرق تؤثر على خزينة المؤسسة بشكل مختلف عن الطرق الأخرى. والنظام الجبائي يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اختيار الطريقة المناسبة لها والتي تتكيف مع وضعية خزنتها³⁰.

* **الضرائب غير المباشرة:** إن للضرائب غير المباشرة تأثير على خزينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وينجم هذا التأثير عن وضعيتين:

- عندما تكون الضرائب التي يحق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استرجاعها والتي تتحملها على مشترياتها أكبر من الضريبة المترتبة على مبيعاتها، ففي هذه الحالة تكون المؤسسة في وضعية تسبيق اتجاه خزينة الدولة، وبالتالي تتأثر خزينة المؤسسة؛
- أما في الحالة المعاكسة، فالمؤسسة تكون مطالبة بتسديد الفرق الايجابي في أجله لخزينة الدولة وذلك قد لا يكون متاحا. والتحفيزات الجبائية الممنوحة فيما يخص الضرائب غير المباشرة تجنب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المشاكل.

الخاتمة:

للنظام الجبائي تأثير كبير على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر تمويل، مردودية وتوازن مالي. فيجب على المسير المالي الأخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي في عملياته التسييرية.

فمن خلال دراستنا للمعاملة الجبائية لمختلف مصادر تمويل المؤسسة، وجدنا أن الضرائب المفروضة على المؤسسات تخلف وفورات ضريبية ناتجة عن مصادر التمويل الخارجي، و وفورات ضريبية بديلة ناتجة عن مصادر التمويل الداخلي، وهذا ما يجعل المؤسسة تختار مصدر التمويل الذي يوفر لها أكبر وفورات ضريبية ممكنة. فالجباية تلعب دورا هاما في تعظيم قيمة المؤسسة عن طريق اختيار مصدر التمويل الأقل تكلفة جبائية، وبالتالي تكوين هيكل تمويلي أمثل. و قد تعرضت العديد من الدراسات لموضوع تأثير الجباية على الهيكل التمويلي للمؤسسة، و من أهم هذه الدراسات دراسة "مودجلياني و ميلر" "MODIGLIANI & MILLER" حيث توصلنا فيها لأهمية الدور الذي تلعبه الجباية في تشكيل الهيكل التمويلي للمؤسسة. و لكون النظام الجبائي يؤثر في تشكيل الهيكل التمويلي للمؤسسة، فبذلك فهو يؤثر على مردودية المؤسسة و توازنها المالي.

- الإحالات والمراجع :

¹- Andreas STAUBLI, « Tax Strategy, tax management in companies », international Tax Review house cooper, Switzerland, N:29, 2006, P16.

²- الاستراتيجية الجبائية تعني معرفة الضرائب التي سوف تدفعها المؤسسة، معرفة المناطق الجغرافية التي يجب التركيز عليها للظفر بأكثر امتيازات جبائية... الخ. فهي مجموعة من الأهداف المرتبطة بالجباية على مدى حياة المشروع.

³- Anuschka and Sander KLOOSTERHOF, « Tax Risk Management », Delloitte the Netherlands, IBDF, November, 2009, P22.

⁴- الكفاءة الجبائية تقاس بمدى قيام المؤسسة باستغلال الفرص والمزايا الجبائية التي يمنحها القانون الجبائي، والتحكم فيها، مع قيام المؤسسة بممارسة الخيارات الضريبية الأكثر نفعاً.

⁵- Jacque SAINT- PIERRE & Jean – Marc SURET, "Endettement de la PME: état de la situation et rôle de la fiscalité", L'institut de recherches politiques, Canada, 1987, p. 61.

⁶- هناك نوعان من فوائض القيمة الناتجة عن التنازلات هما: فائض القيمة القصير المدى و الناتج عن التنازل عن عناصر مكتسبة أو محدثة لمدة أقل من ثلاث سنوات، و فائض القيمة الطويل المدى و الناتج عن التنازل عن عناصر مكتسبة أو محدثة لمدة أكثر من ثلاث سنوات.

⁷- المادة (173)، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، الجزائر.

⁸- عاطف وليد أندراوس، "أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي، و متطلبات تطورها"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص. 69.

⁹- عبد الغفار حنفي، "الإدارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات-"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص. 241.

¹⁰- عدنان تايه النعيمي وآخرون، "الإدارة المالية - النظرية و التطبيق-"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2007، ص. 438.

¹¹- مصطفى بالمقدم و آخرون، "التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي"، المؤتمر العلمي الرابع حول "الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة"، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية و المالية، الأردن، 15-16/03/2005، ص. 26.

¹²- Brises, « **La Rentabilité** », Consulté le: 14/04/2017, Disponible sur:

<http://www.brises.org/notion.php/taux-rentabilite/taux-profit/rentabilite/notid/38/notbranch/38/>

¹³-Bernard COLASSE, « **La Rentabilité de l'entreprise, Analyse, Prévision et Control** », 2^{ème} édition, Dunod, Paris, 1982, P. 21.

¹⁴-Necib REDJEM, « **Méthodes d'analyse financière** », Edition Dar El-Ouloum, Annaba, Algérie, 2005, P. 101.

¹⁵-Daniel BOUSSARD, « **Etats Financières et Comptabilité, le guide de gestionnaire** », Edition Chihab, Alger, 1995, P. 36.

¹⁶- هامش الربح يتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار من دنانير المبيعات.

¹⁷- معدل دوران الأصول و يقصد به عدد مرات تغطية المبيعات لأصول المؤسسة، أو عدد مرات استخدام أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات، فهذه النسبة مؤشر جيد لمدى كفاءة المؤسسة في استعمال أصولها، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة و العكس صحيح.

¹⁸- شهرزاد زغيب، لمياء عماني، "قدرة المؤسسة الاقتصادية على خلق الثروة"، الملتقى الدولي حول "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، أبريل 2009، ص. 09.

¹⁹- L. HONORE, « **Gestion financière** », NATHAN, France, 2001, P. 76.

²⁰-Simon PARIENTE, « **Analyse financière et évaluation d'entreprise** », 2^{ème} édition, Pearson Education, Paris, 2009, P.159.

²¹- مبروكة حجار، سميرة عميش، "دور السياسة الجبائية في اتخاذ قرار استثمار في المؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، أبريل 2009، ص. 01.

²²- المرجع السابق، ص. 6.

²³- تستعمل تقنية الرصيد الجبائي بهدف عدم إخضاع المداخل الناتجة عن الأرباح الرأسمالية التي يتحصل عليها حملة الأسهم مرة ثانية للضريبة على الدخل بشكل جزئي أو كلي، وهذا تفاديا للازدواج الضريبي. وبنفس الطريقة يتم استخدام تقنية القرض الضريبي بهدف تفادي الازدواج الضريبي، و من خلال قانون المالية الجزائري لسنة 2003، تم إلغاء العمل بمذنبين التقنيين بحيث تم إعفاؤها كلية من الضريبة.

²⁴- رشيد بنعياش، "التوازن المالي"، تاريخ الاطلاع: 2017/08/12، الموجود على:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206827>

²⁵-Faouzi RASSI, « **Gestion financière à long terme – investissements et financement-** », Presse de l'université du Québec, Canada, 2007, P. 12.

²⁶-Josée ST-PIERRE& Robert BEAUDOIN, « **Les décisions d'investissement dans les PME- comment évaluer la rentabilité financière** -> », PUQ, Canada, 2003, P. 92.

²⁷- L. HONORE, Op Cit, P. 28.

²⁸- Idem.

²⁹- فهذه القاعدة تنص على أن المؤسسة لا يمكنها استرجاع قيمة الرسم على القيمة المضافة المدفوعة على مشتريات الشهر الحالي في شكل تسبيق إلا بعد مرور 25 يوما من الشهر الموالي الذي تتم فيه عملية تصريف المنتجات.

³⁰- ففي حالة توفر خزينة المؤسسة على هامش سيولة كاف يمكنها دفع الضريبة كاملة، أما في حالة العكس فيمكنها اختيار نظام التسييط.